مع العرب والعالم من أجل الضغط على إسرائيل لإعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة، وفي مقدمتها حقهم في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين.

### حزب الشعب: حراك سياسي غير جدي

ولم يختلف رأي عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني، تيسير محيسن، عن رأي من سبقه بالقول إن الحكومة حتى الآن، باستثناء برنامجها السياسي، لم تقدم خطة سياسية واضحة المعالم، وأن برنامج الحكومة هذا، عكس ما ساد من أجواء الوفاق الوطني الذي وُضعت أسسه في اتفاق مكة، وما نتج عنه من وقف للاقتتال، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتشكيل مجلس الأمن القومي.

وأضاف محيسن: إن هذا البرنامج الذي انعكس إيجاباً على مجمل الحياة الداخلية الفلسطينية، وما ساهم في إيجاده من حالة حراك سياسي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وبخاصة بعد قمة الرياض، لم يُقابل من الإسرائيليين، أو المجتمع الدولي، بأي تقدم على المسار السياسي، لاسيما فك الحصار الجائر عن الشعب الفلسطيني، وقبول حكومة الوحدة الوطنية التي قبلت بقرارات الشرعية وأعلنت احترامها لها.

وتابع: بالتالي، عدم تعاطي المجتمع الدولي مع اتفاق مكة، والبرنامج السياسي الذي شكل أرضية سياسية لأي تحرك سياسي، حال دون تقدم المسارات التفاوضية، وأدى إلى عجز الحكومة ووضعها في حالة ارتباك. وقال: كنت أتمنى أن تدفع الحكومة بعد كل ذلك باتجاه فكرة عقد مؤتمر دولي.

وأشار محيسن إلى أن "حالة الحراك السياسي على المستويات كافة، هي حالة حراك غير جدية، وكل ما فعلته وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس، هو أن تمنت على الرئيس محمود عباس أن يستمر في لقاءاته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت دون وجود أجندة سياسية واضحة، وبخاصة أن هذه اللقاءات بدأت بثلاث لاءات: أولها لا للحديث عن الاستيطان، ولا للحديث عن القدس، ولا للحديث عن اللاجئين".

وأضاف: من دون طرح هذه اللاءات أصلاً، كانت هناك لاءات إسرائيلية أخرى، أولاها ما تتعرض له الضفة من احتلال، والأراضي التي تتعرض للضم لصالح جدار الفصل العنصري، والاستيطان، وما يجري من عمليات اغتيال واعتقال، وهذا جميعه يتنافى مع الاتفاقات الموقعة، والمخرج من ذلك كله هو الدعوة إلى مؤتمر دولي يعيد ملف القضية الفلسطينية إلى طاولة المجتمع الدولي، لأنه لا جدوى من لقاءات هي عبارة عن لقاءات عامة وبروتوكولية فقط، الغرض منها إيهام العالم بأن هناك مفاوضات فلسطينية – إسرائيلية، وبالتالي تحفيز العالم، وبخاصة العربي، على التقرب أكثر من إسرائيل وإقامة علاقات معها.

وحول ما إذا كان يوجد في الأفق أي حل سياسي، أوضح محيسن أنه "لا يوجد أي حل سياسي، وليس هناك أي حل مطروح في الأفق القريب، وهذا يتطلب من الرئاسة ورئاسة الوزراء، الدفع باتجاه استعادة زمام العملية السلمية للضغط على المجتمع الدولي، إما عبر عقد مؤتمر دولي، وإما الضغط على الطرف الإسرائيلي للعودة إلى طاولة المفاوضات، لأن استمرار الوضع على حاله من شأنه خلق وقائع جديدة على الأرض، وبخاصة في الضفة الغربية، دون أن يتحرك أحد من المجتمع الدولي، في حين أن الفلسطينيين غير قادرين على مجابهة ذلك في ظل وجود تواطؤ دولي".

ولفت محيسن إلى أن "اللقاءات الفلسطينية – الإسرائيلية غير جدية؛ لأنها تستحضر قضايا تفصيلية، ولا تقدم أي حلول لها، أي أنها أشبه بلقاءات علاقات عامة، وإعطاء وهم بأن هناك شيئاً ما يجري، ونحن غير مطلوب منا أن نعطي انطباعاً وهمياً للعالم بأن هناك شيئاً يجري".

### مطلوب رؤية فلسطينية موحدة

وفي هذا السياق، قال المحلل السياسي محسن أبو رمضان إن "اتفاق مكة شكل خطوة مهمة باتجاه إنهاء حالة التوتر والاحتقان، وبخاصة بين القوتين الرئيسيتين في المجتمع الفلسطيني ("حماس" و"فتح")، حيث انعكست الاشتباكات الدموية والصراع على السلطة، سلباً على معنويات المواطنين، وأضرت بصورة شعبنا وكفاحه العادل، وعليه فلا يمكن التعامل مع المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية دون القدرة على ترتيب البيت الداخلي وإنهاء كل مظاهر الشرذمة والتوتر والانقسام".

وأضاف: من هنا، يمكن النظر لأهمية تشكيل حكومة ائتلاف وطني ضمت معظم القوى والفعاليات السياسية، وبخاصة البرلمانية، وحتى تكتمل تلك الخطوة فهي بحاجة إلى وقف العديد من المظاهر السلبية والضارة، لاسيما استمرار حالة الفلتان الأمني، وإعادة الهيبة لمبدأ سيادة القانون، وهي أمور لا يمكن تجاوزها من دون وحدة الإرادة والعمل، وليس الاكتفاء بالشعارات أو اعتماد الخطط، والانتقال لمعالجة المشكلات الأخرى، وبخاصة حالة التدهور في مستوى المعيشة، عبر صياغة الخطط والبرامج واعتماد الموازنات والتشريعات التي تمكن وتقوي الفئات الاجتماعية المهمَّشة والضعيفة، وتحاول نقلها من حالة الإغاثة إلى حالة التنمية والاعتماد على الذات.

ولفت أبو رمضان إلى أن "عملية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية تكتسب أهمية خاصة في ظل استمرار المرحلة التي نعيشها بوصفها مرحلة تحرر وطني ديمقراطي، الأمر الذي يستوجب التمسك بالعنوان الوطني والتوحيدي الذي يعبر عن الهوية الوطنية لشعبنا ويمثله في أماكن تواجده كافة"، موضحاً أنه "لا يمكن أن تترسخ قيمة تشكيل كل من حكومة الوحدة الوطنية، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، من دون الاتفاق على رؤية سياسية موحدة، تنهي الأجندات الحزبية والفصائلية، وتوحد الجهود والطاقات باتجاه تحقيق هذه الرؤية".

وبيّن أن المتغيرات الإقليمية العديدة التي جرت، شكلت تعثراً للمشروع الإسرائيلي والأميركي بالمنطقة من خلال إخفاق إسرائيل في حرب لبنان والصعوبات المستمرة التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق، مضيفاً أن "التحركات السياسية الأميركية، تهدف إلى محاولة إثارة انطباعات باتجاه الاهتمام بالقضية الفلسطينية، التي أكد تقرير بيكر – هاملتون على اعتبارها القضية المحورية في الشرق الأوسط، ولكن يبدو أن التحرك الأميركي، وبخاصة الذي تقوده وزيرة الخارجية الأميركية غير جاد، ويهدف إلى تكتيل الموقف العربي في سياق الضغط الموجه ضد إيران على خلفية ملفها النووي".

وذكر أبو رمضان أن "المبادرة العربية ذات توجه إستراتيجي من حيث أنها تنهي الحلول الجزئية والمؤقتة، والانتقالية، وتتناول الملف الفلسطيني كرزمة واحدة تحت شعار عودة الحقوق مقابل السلام، ولذلك كان من المناسب التمسك بها كما هي من دون الاستجابة للضغوطات التي كانت ترمي إلى شطب حق العودة وحدود الرابع من حزيران العام ٦٧".

وقال: عليه، فمن الأهمية بمكان الاستفادة من المعادلة الإقليمية الجديدة، التي تكمن في حاجة الولايات المتحدة للموقف العربي باتجاه المعالجة الجادة لملف القضية الفلسطينية، وذلك عبر الاستمرار بالتمسك بالمبادرة العربية كما هي، وتحميل إسرائيل مسؤولية إضاعة الفرصة التاريخية المجسدة بمعادلة السلام الشامل مقابل التطبيع الشامل.

وأضاف: أعتقد أن إسرائيل تريد تزوير مبدأ الدولة المستقلة واستبدالها بالدولة ذات الحدود المؤقتة وبالمهمات الوظيفية المعينة، كما تريد البدء بالتطبيع على حساب إعادة الحقوق لأصحابها، موضحاً أن "هذا المنهج الإسرائيلي ينسجم مع مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير الذي يهدف إلى تقويض الهوية العربية وترسيخ إسرائيل كقوة متنفذة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في العالم العربي، وعلى حساب حقوق الفلسطينيين الوطنية ومصالحهم الاقتصادية وحقوقهم الإنسانية".

وتابع أبو رمضان قائلاً: إن المتغيرات الإقليمية في المنطقة تفترض رؤية فلسطينية موحدة، لا يمكن أن تأتي من دون إرادة وطنية مشتركة على قاعدة تجاوز الأجندة الحزبية والذاتية والفصائلية، والتفكير الجاد بإدارة الصراع السياسي والوطني من أجل تحقيق الأهداف الوطنية في التحرر الوطني والاستقلال.

وقال: من هذا المنطلق، فإننا بحاجة إلى الانتقال إلى مرحلة أرقى من الوحدة، تتجسد بالاتفاق على رؤية موحدة وخطة إستراتيجية موحدة، الأمر الذي يمكننا من تفهم الخطوات السياسية الفلسطينية في سياق الخطة المتفق عليها، فلا يمكن استيعاب دورية وتكرار الجلسات والاجتماعات بين الرئيس عباس وأولمرت إذا لم تحقق النتائج المفيدة، وبخاصة في ظل اشتراطات الحكومة الإسرائيلية التي سبقت اللقاء الأخير من حيث عدم بحث قضايا الحل النهائي، كما أن تلك الاجتماعات لم تسفر في الوقت نفسه عن تحسين حركة المواطنين في إطار الاستمرار بسياسة الاحتلال عبر الحواجز والمعازل وبناء الجدار.

وأضاف أبو رمضان: في جميع الأحوال، نحن بحاجة إلى رؤية فلسطينية موحدة تستند إلى ترتيب البيت الداخلي، وتفعيل أدوات الكفاح الشعبي المرتبط باستنهاض أوسع حملة تضامنية مع شعبنا في مواجهة سياسة الاحتلال العسكري والاستيطاني وممارساته التي تخرق يومياً كل الأعراف والقوانين الدولية والإنسانية.

# ما بين اتفاق مكة وقمة الرياض

## (قراءة في الحالة الإسرائيلية)

**بقلم: أنطوان شلحت**

على الرغم من أن القمة العربية في الرياض أقرّت مجدداً، في ٢٨ آذار ٢٠٠٧، المبادرة العربية للسلام، فإن إسرائيل تواصل الحديث عن "المبادرة السعودية" فحسب. وتدلّ التجربة الطويلة والمريرة للصراع في هذا الشأن تحديداً على أن التسميات الإسرائيلية ليست بريئة البتّة (مثلاً، العالم كله يسمي خطة الرباعية الدولية لتسوية الصراع "خريطة الطريق"، وهذا هو اسمها فعلاً، في حين أنّ إسرائيل تصرّ على تسميتها بـ"خريطة الطرق" للتهرّب من استحقاقات الطريق الواحدة، ولإعفاء نفسها من تقديم أية خطوات مطلوبة منها).

ومن نافل القول إنّ هذه المبادرة الأخيرة ليست المبادرة العربية للسلام، بطبيعة الحال. وبحقّ رأى عدد من المعلقين والمحللين السياسيين أنّ إسرائيل تؤيدها لأنها ليست موجودة أصلًا، فضلاً عن كونها خطة تسويقية في أقصى تعديل. أمّا بشأن المبادرة العربية، فيؤكد هؤلاء أنّ عدم وجود "توافق مبدئي" بين إسرائيل والدول الأعضاء في الجامعة العربية بشأن جزء من بنود التسوية المقترحة، سيجعل من الصعوبة بمكان ترجمة المبادرة قولاً وعملاً. وهنا، بالذات، تتم الإشارة إلى أنّ المبادرة العربية، التي سبق أن تبنتها الجامعة العربية في العام ٢٠٠٢ ورفضتها إسرائيل جملة وتفصيلاً، تدعو إلى سلام إسرائيلي– عربي– فلسطيني على أساس العودة إلى حدود العام ١٩٦٧، وإيجاد حلّ عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين يستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

غير أنّ قراءة موضوعية للحالة الإسرائيلية الراهنة، لا بدّ لها من أن تفضي إلى رؤية أن "التعاطي الإيجابي" الإسرائيلي حتى مع المبادرة السعودية التي لم تعد قائمة، هو أقرب إلى الضريبة الكلامية أو المناورة اللفظية، منه إلى الموقف الواعد بأي اختراق ملموس في المدى المنظور.

تقف خلف هذا التقدير أسباب عدة.

مهما تكن هذه الأسباب فإن اثنين منها لهما وقع شديد:

– الأول: استمرار سياسة "انعدام الشريك" الإسرائيلية إزاء الطرف الفلسطيني.

– الثاني: ضعف القيادة الحالية في إسرائيل، وافتقادها إلى القدرة على القيادة أو المبادرة، وإلى الشرعية "الأخلاقية" (هذا ما تدل عليه استطلاعات الرأي)، ترتباً على كونها قد زجّت الدولة في مغامرة الحرب ضد لبنان، وخرجت غير منتصرة منها.

***

١. تعكس سياسة "انعدام الشريك" في الوقت ذاته الموقف الإسرائيلي من اتفاق مكة بين حركتي "فتح" و"حماس". وهو الموقف الذي تميّز برفض الاتفاق واعتباره منطوياً "على تراجع الرئيس محمود عباس، في سبيل إقامة حكومة الوحدة الفلسطينية، عن مطلب اعتراف حماس بإسرائيل". وقد اعتبر أكثر من ناطق إسرائيلي رسمي أن "رفض حماس الاعتراف بإسرائيل، وبالتالي غياب مثل هذا الاعتراف عن برنامج حكومة الوحدة، يحولان دون دعم وتأييد إسرائيل للتوافق الوطني الفلسطيني".

وعلى الرغم من أنّ إسرائيل لا تزال ترى في الرئيس عباس، إلى الآن، شريكاً في "الحوار"، فإنها لا تفوّت أية فرصة للتلميح بأن شراكته السياسية مع "حماس" تهدّد بوضع العلاقات معه محلّ "إعادة نظر".

وعشيّة قمة الرياض أقنعت وزيرة الخارجية الأميركية، كونداليزا رايس، رئيس الحكومة الإسرائيلي، إيهود أولمرت والرئيس عباس بالموافقة على عقد لقاءات منتظمة بينهما، وذلك من باب أن "أهمية اللقاء تكمن في مجرّد انعقاده". لكن في موازاة ذلك تواصل إسرائيل سياسة الحصار الاقتصادي على الحكومة الفلسطينية، ناهيك عن استمرار حربها المتعددة الأشكال على الشعب الفلسطيني. وتهدف هذه الخطوات أساساً إلى إضعاف حركة "حماس" أو تشجيع إحداث تغيير في موقف الحركة اتجاه إسرائيل. وإلى هذا يضيف البعض عاملاً آخر لا يقلّ أهمية هو مراعاة "عدم حصول نكوص أو انحسار في مكانة الحركة"، لأن من شأن ذلك أن يحدث "فراغاً في الساحة السياسية الفلسطينية" يمكن أن تملأه آنئذ قوى "أكثر تطرفاً".

على صلة بهذا، لا يمكن التغاضي عن أنّ هناك غايات إسرائيلية مستترة خلف المناورات اللفظية المتعلقة بالمبادرة العربية، وهي في نهاية المطاف غايات مرتبطة بمحاولة تعزيز الدور الإسرائيلي في السياسات الإقليمية والدولية، والتي بدورها تفسّر الحديث الإسرائيلي المتواتر عن "الخطر النووي الإيراني" والسعي نحو إيجاد قاعدة "مصالح مشتركة" مع "أطراف عربية معتدلة" ضد هذا الخطر، تشعّ على مستقبل التسوية مع الشعب الفلسطيني، لجهة تجويفها.

***

٢. تعيش حكومة إيهود أولمرت هذه الأيام ذروة حالة الشلل السياسي التي آلت إليها بتأثير النتائج الكئيبة لحرب لبنان الثانية.

وتشير آخر التقارير الصحافية الإسرائيلية إلى أنّ أولمرت نفسه يبدو منهمكاً في الأسابيع الفائتة بالمشاورات حول اليوم التالي للجنة تقصّي مجريات الحرب المذكورة (لجنة فينوغراد)، وفيما إذا سيكون في وسعه أن يحلّق بعد التقرير، بل وحتى أن يبني لنفسه بنية قيادية جديدة، أكثر من انهماكه بالمبادرات السياسية.

كما تشير إلى أنّ من شأن تأثير تقرير فينوغراد أن يكون أخفّ وطأة على المسؤولين الإسرائيليين الآخرين المرشّح أن يتعرّض لهما بالتوبيخ أو الإدانة. فدان حالوتس، الرئيس المستقيل لهيئة الأركان العامة للجيش، سيقرأه في جامعة هارفرد في الولايات المتحدة، حيث التحق بدورة دراسية. وعمير بيرتس، وزير الدفاع، سيتأبّط التقرير حتى هزيمته التي تبدو شبه مؤكدة في الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب "العمل" في أيار المقبل.

ولا شكّ في أن أولمرت سيتلقى صفعة من لجنة فينوغراد. والسؤال الذي يقلقه وما زال معلقاً: ما هو حجم الصفعة؟ فلقد بات من الواضح لأولمرت أن تقرير اللجنة لن يكون أسود تماماً، إذ أنه لم توجّه رسائل تحذيرية. لكنه لن يكون أبيض تماماً، حيث أن اللجنة وعدت بأن ينطوي على "استنتاجات". والمؤشرات التي تتسرّب من اللجنة تشي بأنه سيكون تقريراً قاسياً في كل ما يتعلق بأولمرت. وعلى رأي أبرز المعلقين في صحيفة "يديعوت أحرونوت" يكفي أن تتبنى لجنة فينوغراد ما ورد في كتاب عوفر شيلح ويوآف ليمور "أسرى في لبنان"، الذي صدر في إسرائيل قبل أسابيع عدة، ويعرض أولمرت كمذنب رئيس عن "أخطاء" حرب لبنان الثانية، لكي تصدر حكم إدانة بحقّه.

النتيجة المطلوب استخلاصها ممّا تقدّم أوجزها، بكفاءة، معلق الشؤون العربية في صحيفة "هآرتس" بالقول: لعلّ الذعر الذي يطبق على خناق رئيس الحكومة ناجم عن أن إسرائيل لم تواجه قطّ وضعاً دقّت فيه بابها مبادرة عربية ووسطاء عرب ورؤية عربية لسلام كامل وشامل ومصالحة لا مع دول المواجهة فحسب، وإنما مع التاريخ أيضاً. لكن لا يوجد هنا من يرد على كلّ ذلك بالمثل.

وقد لا يعني هذا انتفاء الردّ الإسرائيلي، بقدر ما يعني أنّ هذا الردّ يمكن أن يكون أي شيء باستثناء الجنوح إلى التسوية التي تفتح المجال لسلام قائم على أساس من العدل.